



**البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية 2015**

**النتائج الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية**

 **\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\***

**المندوبية السامية للتخطيط 2017**

في إطار الالتزام بالمعايير الدولية الخاصة بتجديد سنة أساس الحسابات الوطنية والتي تحدد دورية البحوث البنيوية لخمس سنوات، وباعتبار التحولات التي عرفها النسيج الاقتصادي الوطني خلال السنوات الأخيرة، قامت المندوبية السامية للتخطيط سنة 2015، بإنجاز البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية. شمل هذا البحث عينة تتكون من 000 15 مقاولة منظمة (تتوفر على محاسبة نظامية مطابقة للقوانين المحاسباتية الجاري بها العمل بالمغرب)، والتي تعمل في قطاعات الصيد البحري والطاقة والمعادن والصناعة التحويلية، والبناء والأشغال العمومية، والتجارة والخدمات التجارية غير المالية برسم سنة 2014.

يهدف هذا البحث أساسا إلى تزويد المحاسبة الوطنية بالمعطيات اللازمة لإعداد حسابات الإنتاج والاستغلال حسب فروع النشاط الاقتصادي، وذلك برسم سنة الأساس 2014. كما سيمكن أصحاب القرار والفاعلين الاقتصاديين، سواء كانوا من القطاع الخاص أو العام، من التوفر على مجموعة من المؤشرات التي تعكس بنية الإنتاج والاستهلاك حسب قطاع النشاط، وكذا سلوك أرباب المقاولات في مجالات استهلاك الطاقة، وتدبير الموارد البشرية، والاستثمار، والتمويل، إلخ ...

تقدم هذه المذكرة النتائج الرئيسية للبحث، والمتعلقة بالمقاولات المنظمة العاملة في مجال الصناعة التحويلية. يستعرض الجزء الأول وضعية القطاع، ويقدم الجزء الثاني بنياته الأساسية، بينما يستعرض الجزء الثالث بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية.

**1 – وضعية الصناعات التحويلية**

حققت الصناعات التحويلية رقم معاملات بلغ 434 مليار درهم سنة 2014، أي بزيادة سنوية قدرها %5,7 منذ سنة 2006. ما يقارب ربع هذا الرقم من المعاملات تحقق بفضل التجارة الخارجية. كما حققت إنتاجا يقدر ب 409 مليار درهم، مساهمة بنسبة %26,5 من الإنتاج الوطني، وبزيادة سنوية ناهزت %5,9. وبلغت القيمة المضافة للقطاع 93,9 مليار درهم، لتحقق نموا سنويا قدره %5. فيما انخفضت مساهمته في القيمة المضافة الإجمالية بنحو نقطة مئوية لتصل إلى حوالي %11,3 سنة 2014.

تشغل هذه الصناعات حوالي 625.000 مستخدم، وهو ما يمثل أكثر بقليل من نصف إجمالي المشتغلين بالقطاع (المنظم وغير المنظم) و %6 من السكان النشيطين المشتغلين على المستوى الوطني البالغين 15 سنة فأكثر. ويتكون مجموع المشتغلين من %15 من الأطر، و%6 من مستخدمي المكاتب و%76 من العمال. وقد عرف عدد المشتغلين بهذا القطاع معدل نمو سنوي يقدر ب %2,6 منذ سنة 2006، بوتيرة تقل عن الأداء المحقق من طرف المجاميع الأخرى، خاصة الإنتاج، مما ساهم في رفع الإنتاجية بوتيرة سنوية ناهزت %2. وهكذا، فقد ساهم كل مستخدم في القطاع في تحقيق قيمة مضافة سنوية قدرها 150.000 درهم، أي ما يعادل ضعف المتوسط الوطني تقريبا.

وبلغ عدد المشتغلين في الصناعات التحويلية أزيد من 191 ألف امرأة، أي %31 من العدد الإجمالي للمشتغلين بهذا القطاع. حوالي %83 منهن عاملات يدويات أو عاملات مؤهلات. وما يقرب من نصف هؤلاء النساء (%50) عملن في صناعات النسيج والجلد، في حين ضلت الصناعة الكيميائية وشبه الكيميائية القطاع الأقل تأنيثا، بمعدل %12، مقابل %33 في الصناعات الكهربائية والإلكترونية، و %27 في الصناعة الغذائية.

**حصة النساء في العمالة الإجمالية للقطاع**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **الإنتاجية بالدرهم** | **حصة النساء** | **توزيع النساء حسب القطاعات الفرعية (ب %)** | **توزيع المشتغلين حسب القطاعات الفرعية (ب %)** | **القطاعات الفرعية** |
| **148 950** | **27%** | **22%** | **26%** | **الصناعات الغذائية** |
| **53 837** | **54%** | **50%** | **28%** | **صناعات الجلد و النسيج** |
| **335 779** | **12%** | **7%** | **18%** | **الصناعات الكيمائية و الشبه كيميائية** |
| **124 325** | **33%** | **5%** | **6%** | **الصناعات الكهربائية و الالكترونية** |
| **126 951** | **21%** | **16%** | **22%** | **الصناعات المعدنية و الميكانيكية** |
| **150 204** | **31%** | **100%** | **100%** | **المجموع** |

المصدر: البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية 2015

**صادرات القطاع**

حققت ما يقرب 20% من المقاولات رقم معاملاتها مع الخارج. حيث بلغ مجموع الصادرات 112 مليار درهم، مساهمة بما يقرب 26% من مجموع رقم المعاملات، بزيادة سنوية متوسطة تقدر ب %6,4، مند 2006. وتتوفر صناعات النسيج والجلد على أكبر نسبة للتصدير بما يناهز 80% والصناعات الكهربائية والالكترونية %56، فيما لا تتعدى هذه النسبة 24% لدى الصناعات الغذائية. في المقابل، حققت المقاولات الكبرى ما يناهز 78% من مجموع الصادرات، وهو ما يشكل 38% من إنتاجهم. ولم تتعدى هذه النسبة 4% لدى المقاولات الصغيرة جدا، فيما حققت ما يقرب 25% من المقاولات الصغرى والمتوسطة رقم معاملات مع الخارج.

**بنيات المقاولات المصدرة خلال سنة 2014**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **معدل صادرات المقاولات المصدرة (ب %)** | **رقم المعاملات للتصدير****(ب %)** | **نسبة المقاولات** **(ب %)** | **القطاعات الفرعية وحجمها** |
| **حجم** |
| **77%** | **0.3%** | **4%** | **أقل من 10** |
| **42%** | **21.6%** | **26%** | **10 إلى 200** |
| **38%** | **78.1%** | **73%** |  **200 وما فوق** |
| **القطاعات الفرعية** |
| **24%** | **15.2%** | **16%** | **الصناعات الغذائية** |
| **80%** | **16.2%** | **40%** | **صناعات الجلد و النسيج** |
| **36%** | **42.4%** | **15%** | **الصناعات الكيمائية و الشبه كيميائية** |
| **56%** | **7.3%** | **53%** | **الصناعات الكهربائية و الالكترونية** |
| **44%** | **19.0%** | **16%** | **الصناعات المعدنية و الميكانيكية** |
| **39%** | **100.0%** | **21%** | **المجموع** |

المصدر: البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية 2015

**الصناعات التحويلية حسب الفروع القطاعية**

تظهر البنيات الإنتاجية حسب الفروع القطاعية هيمنت ثلاثة فروع أساسية بما يقرب من 75% من المقاولات الصناعية المنظمة، وهي الصناعات الكيميائية والشبه كيميائية، الصناعات الغذائية و الصناعات المعدنية والميكانيكية. وتشكل الصناعات الكيميائية والشبه كيميائية 29% من مجموع المقاولات الصناعية، وقد حققت 40% من النتائج الخاصة برقم المعاملات و الإنتاج والقيمة المضافة والصادرات. كما تعتبر من الفروع الأكثر استثمارا ب 76% من الاستثمار الإجمالي للصناعات التحويلية، زيادة على تحقيق أعلى نسبة نمو في التشغيل (12,4% مند 2006)، بتشغيلها ما يناهز 109,3 ألف مستأجر دائم. كما تميزت بأعلى نسبة في الإنتاجية، حيت حقق كل مشغل 335000 درهم في المتوسط، عوض 150000 درهم على صعيد مجموع القطاع.

وتحتل الصناعات الغذائية الرتبة الثانية من حيث الأهمية في العدد ب 25% من مجموع المقاولات. حيث ساهمت بما يقرب ربع نتائج القطاع فيما يخص رقم المعاملات والإنتاج والقيمة المضافة، وتشغلت نحو 137 ألف مستأجر، بزيادة سنوية متوسطة قدرها 8,3%. في المقابل، تعتبر مساهمة هذه الصناعات أقل أهمية في الاستثمار(%14) والتصدير (%15).

من جهتها، ساهمت الصناعات الكهربائية و الالكترونية بما يقرب 20% من مجموع الإنتاج الصناعي، عوض 13% سنة 2006. كما قامت بتصدير ما يناهز الربع من رقم معاملاتها وتشغيل 136 ألف مستأجر.

أما صناعات النسيج والجلد، فقد حققت 7% من رقم المعاملات بتشغيل 30% من اليد العاملة بالقطاع. كما تمكنت حوالي 40% من المقاولات بتصدير جزء من إنتاجها، فيما تراجعت مساهمتها في القطاع من 13% خلال 2006 الى 7% في 2014، كما انتقلت مساهمتها في التشغيل من 46% الى 28%، خلال نفس الفترة.

وبدورها، حققت الصناعات الكهربائية والالكترونية نسبة تصدير قدرها 47%، وما يقرب 4% من مجموع رقم المعاملات، ووزعت 6% من مجموع الأجور لفائدة 32 ألف مستأجر.

**2 - المميزات البنيوية للصناعات التحويلية**

من بين 9248 مقاولة في القطاع، تمثل المقاولات الكبرى 11%، عوض 89% من المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة. ما يقرب الثلث من مجموع هذه المقاولات يتمركز في جهة الدارالبيضاء الكبرى، متبوعة بجهة طنجة-تطوان ب 10% ثم جهة الرباط-سلا-زمور-زعير وجهة مراكش-تانسيفت-الحوز. وشكلت هذه الجهات الأربعة 56% من مقاولات الصناعية التحويلية. وحسب الوضعية القانونية للمقاولات، بلغت نسبة الشركات المحدودة المسؤولية 74% من المجموع، فيما اقتصرت المقاولات المجهولة الاسم والفردية كل واحدة منهما على 10%. أما المقاولات الفتية، والتي عمرها أقل من 8 سنوات وتشغل أقل من 200 مستأجر، فقد شكلت 24% من مجموع المقاولات. وينشط معظمها في الصناعات الغذائية والمعادن غير الحديدية.

**المقاولات الكبرى قاطرات القطاع**

تعتبر المقاولات الكبرى المساهم الأكبر في نتائج القطاع الصناعي، حيث شغلت ما يقرب 67% من اليد العاملة وحققت 85% من رقم المعاملات و 89% من الصادرات. كما ساهمت ب 94% من الاستثمار الإجمالي، والذي خصص جزءا كبيرا منه في اقتناء التجهيزات ومول بالتساوي عن طريق القروض و التمويل الداتي.

وحسب فروع الأنشطة، شكلت الصناعات الكيميائية والشبه كيميائية 21% من مجموع المقاولات، كما حققت 42% من رقم المعاملات و 43% من القيمة المضافة و 79% من الاستثمار الإجمالي للقطاع. في المقابل، شكلت المقاولات الكبرى لصناعات النسيج والجلد 27% من المقاولات فيما لم تحقق سوى 5% من رقم المعاملات و 2% من الاستثمار الإجمالي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التركيز يصبح أكثر أهمية عندما يتعلق الأمر بالمقاولات الكبيرة جدا، ذلك أن ما يقارب %1 من المقاولات المهمة في القطاع من حيث رقم المعاملات حققت لوحدها ما يزيد عن نصف رقم المعاملات الإجمالي، محققة إنتاجية تفوق ب 4 مرات تلك المسجلة على مستوى المقاولات الأخرى. وغالبية هذه المقاولات مصدرة، ​​بمعدل تصدير بلغ%27 من رقم المعاملات. وساهمت بما قدره %80 من مجموع الاستثمارات، والممولة بنسبة أكبر عن طريق الاستدانة (%60) مقارنة مع التمويل الذاتي.

**أهمية المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من حيث العدد**

شكلت المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة ما يناهز 89% من النسيج الصناعي، متوزعة على 35% مقاولة صغرى جدا و 33% مقاولة صغرى و 21% متوسطة. وحقق مجموع هذه المقاولات 15% من القيمة المضافة الصناعية بتشغيل 33% من اليد العاملة في القطاع.

ومن جهتهم، حققت المقاولات الصغرى جدا قيمة مضافة متوسطة قدرها 93000 درهم، بمساهمة ضعيفة نسبيا، حيث اكتفت بتغطية نفقات اليد العاملة في حين لم يتجاوز الهامش الربحي 2%. وتميزت القيمة المضافة لهذه المقاولات بتباينات شاسعة حسب الفروع القطاعية، حيث بلغ الربع الأول 23000 درهم، في حين تضاعف الربع الثالث أكثر ب 11 مرة. وقد تميزت الصناعات الغذائية والكهربائية والإلكترونية بتباين جد منخفض، مقابل تباين أكبر في صناعات النسيج والجلد، حيث فاق الربع الثالث بأكثر من 15 مرة الربع الأول.

**مساهمة المقاولات الأجنبية**

مع ما يزيد عن 800 مقاولة ورقم معاملات ناهز 162 مليار درهم، شكلت المقاولات ذات المساهمة الأجنبية 9% من مقاولات القطاع وساهمت بنسبة 37% من رقم المعاملات. كما شغلت حوالي 190500 شخص (30% من العدد الإجمالي)، وحققت 28% من القيمة المضافة الإجمالية واستثمرت حوالي 10 مليارات درهم، أي 27% من الاستثمار الإجمالي.

وبلغت نسبة المقاولات ذات المساهمة الأجنبية في فروع الصناعات الكهربائية والإلكترونية 25%. كما شغلت نصف عدد المستخدمين وسجلت حوالي نصف رقم المعاملات لهذا الفرع. وتميزت كونها جد ديناميكية على مستوى التصدير، بمعدل صادرات بلغ 70% من رقم المعاملات.

وتضم الصناعات المعدنية والميكانيكية 12% من المقاولات ذات المساهمة الأجنبية. حيث حققت حوالي نصف رقم المعاملات لهذا الفرع و 90% من صادراته. وفي المقابل، تعتبر مقاولات الصناعات الغذائية الأقل ولوجا من طرف الرساميل الأجنبية. إذ مثلت 5% فقط من مقاولات ذات المساهمة الأجنبية، لكنها شغلت 28% من عدد المشتغلين وحققت 23% من القيمة المضافة.

**3 - المؤشرات الاقتصادية والمالية للصناعات التحويلية**

**تحسين الاستثمار الإجمالي**

تجاوز الاستثمار في الصناعات التحويلية 38,5 مليار درهم، بمتوسط زيادة سنوية قدره 13,2% منذ سنة 2006. وتمكنت حوالي 33% من المقاولات المستثمرة من تحقيق رقم معاملات عند التصدير وصل إلى 102 مليار درهم، أي ما قدره 91% من قيمة صادرات القطاع. وساهمت مقاولات الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية بنسبة 76% من الغلاف الإجمالي للاستثمارات، مسجلة بذلك نموا سنويا متوسطا بلغ 18% منذ سنة 2006. بالمقابل، عرف استثمار مقاولات النسيج والجلد انخفاضا سنويا متوسطا بلغ 4,6%، وانتقلت مساهمته من 11% سنة 2006 إلى 3% فقط سنة 2014.

وتميز الاستثمار بتركيز أقوى مقارنة بباقي المؤشرات، حيث استحوذت 11% من المقاولات على 94% من الغلاف الإجمالي للاستثمار بالقطاع. أما الباقي، فكان من نصيب المقاولات المتوسطة (4,7%)، والمقاولات الصغرى والصغيرة جدا 1,5%.

**تمويل الاستثمار في القطاع**

بلغ حجم تمويل الاستثمارات في القطاع أكثر من 42 مليار درهم، حوالي 70% منها تعود للصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية. وظل نمط تمويل هذه الاستثمارات رهينا بحجم المقاولة، حيث لجأت المقاولات الكبيرة أكثر إلى التمويل الخارجي، فيما اعتمدت المقاولات الصغرى والمتوسطة على التمويل الذاتي بنسبة كبيرة. وهكذا، فإن أزيد من نصف القيمة التي استثمرتها المقاولات الكبيرة تم تمويله بواسطة الاستدانة. وبالمقابل، اعتمدت حوالي 80% من المقاولات المتوسطة والصغرى على التمويل الذاتي لاستثماراتها، في حين لجأت 14% منها الى الاقتراض من الخارج وأقل من ذلك عن طريق مساهمين جدد. وعلى العموم، بلغت نسبة التمويل الذاتي للمقاولات الصناعية حوالي 46%، وارتفعت إلى 97% بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا.

وحسب الفروع القطاعية، يتضح أن التمويل الذاتي للاستثمارات ينتشر أكثر في صفوف المقاولات العاملة في صناعة النسيج والجلد والصناعة الغذائية وصناعة الحديد والميكانيك بنسبة تجاوزت 80% من القيمة المستثمرة. في حين، لجأت المقاولات العاملة في الصناعة الكيميائية وشبه الكيميائية أكثر إلى الاقتراض، حيث بلغت نسبة الاستثمارات الممولة عن طريق القروض 67%.

**المردودية الاقتصادية بالقطاع**

إن كثافة استخدام الرأسمال والتي تقاس بقيمة الأصول الثابتة المادية )مباني، تجهيزات ومعدات وأدوات( على عدد المستخدمين تميزت بتباين كبير حسب الفروع الصناعية، حيث ارتفعت إلى 5313 درهم لكل مستخدم بالصناعات الكيماوية وإلى 3772 درهم لكل مستخدم بصناعة منتجات التبغ و1521 درهم لكل مستخدم بقطاع الصناعة التعدينية، فيما انخفضت إلى أدنى مستوى لها في صناعة الملابس.

و سجلت حصة القيمة المضافة المخصصة لتعويض الرأسمال أعلى مستوى بقطاع الصناعات الكيماوية. حيث بلغت نسبة الهامش المعبر عنها بفائض الاستغلال على القيمة المضافة 65%، متجاوزة بشكل كبير المعدل المسجل على مستوى القطاع )47%(، وفي المقابل سجلت صناعات النسيج والجلد أضعف نسب للهامش والاستثمار.

وحققت الصناعة الكيماوية مردودية اقتصادية لفائض الاستغلال على الأصول الثابتة أفضل نسبيا (14%( مقارنة بباقي الفروع الصناعية )أقل من 10%(. وظلت هذه المردودية ضعيفة جدا بالمقاولات الصغرى، في حين بلغت 11% بالنسبة للمقاولات الكبرى.

**كلفة اليد العاملة، والمدخلات والتحملات الأخرى**

على العموم، تطورت بنية تكاليف اليد العاملة بشكل طفيف في قطاع الصناعات التحويلية بين 2006 و2014. فقد عرفت المساهمات الاجتماعية لأرباب العمل ارتفاعا في قطاع الصناعات الكيماوية والغذائية، في حين سجلت تراجعا في قطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونية. وشكلت نفقات الموظفين حوالي 2,6% من مجموع نفقات المقاولات. كما بلغت حصة العمال 51% من كتلة الأجور، تلتها حصة الأطر بنسبة 39% وحصة المستخدمين بالمكاتب بنسبة 7%.

وبلغ متوسط الأجر السنوي بالنسبة لأجير مداوم يعمل لوقت كامل على مدار السنة حوالي 56000 درهم، وتقاضى الإطار، في المتوسط، أجرا ضاعف 3,5 مرات أجر عامل غير مؤهل و 2,5 مرات أجر عامل مؤهل. وسجلت أعلى مستويات متوسط الأجور السنوية في قطاعات الصناعة الكيميائية وشبه الكيميائية (90000 درهم( وأدناها في صناعات النسيج والجلد )33500 درهم(.

من جهة أخرى، بلغت قيمة المشتريات من المواد الأولية والمنتجات المستهلكة، دون احتساب الطاقة، حوالي 228 مليار درهم، عادت 39% منها للصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية و 31% للصناعات الغذائية. وحسب حجم المقاولات، همت حوالي 48% من مشتريات المواد الأولية والمنتجات المستهلكة المقاولات الكبرى.

كما بلغت المشتريات من الطاقة 14,4 مليار درهم، لتشكل حوالي 4,6% من الاستهلاك الوسيط و 15,4 %من القيمة المضافة. ويعتبر الكهرباء والغازوال والفيول أنواع الطاقات الثلاث الأكثر استعمالا بنسب 46% و17% و15%، على التوالي، من النفقات الإجمالية للطاقة .

وتعتبر الصناعات الكيماوية، وبدرجة أقل، الصناعات الغذائية والصناعات المعدنية والميكانيكية الأكثر استعمالا للطاقة. حيت بلغت حصتها، على التوالي، ما يناهز 47% و22,4% و17,7% من إجمالي الطاقة المستهلكة من طرف القطاع، في حين تقاسمت النسبة المتبقية (12,9%) كل من صناعات النسيج والجلد والصناعات الكهربائية والالكترونية.

أما باقي النفقات الخارجية والمتعلقة خصوصا بنفقات الكراء وخدمات الدين والإشهار فلم تتجاوز 2,2% من مجموع النفقات. وبلغت النفقات المتعلقة بالدراسات والأبحاث والتوثيق 238 مليون درهم، وتم تسجيلها أساسا بقطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية.

وعلى العموم، بلغت نسبة اندماج النسيج الصناعي المغربي، والتي تقاس بشكل تقريبي بحصة المدخلات التي توفرها السوق المحلية، ما يقرب 65 %في 2014. إلا أن هذه النسبة تخفي تفاوتات كبيرة بين مختلف الفروع الصناعية، حيث سجلت أضعف نسبة اندماج في قطاع صناعة السيارات (33%) وفي صناعة التجهيزات الكهربائية (37%). في حين، اعتبرت الصناعات الغذائية (86%) وصناعة النسيج والجلد (69%) الفروع الأكثر اندماجا.



**الــخــلاصــة**

تميزت الصناعة التحويلية بالخصائص الهيكلية لاقتصاد في طور النمو، بمساهمة أقل من إمكانياتها من حيث خلق فرص الشغل والثروة. فبين سنتي 2006 و2014، سجلت القيمة المضافة للقطاع نموا سنويا متوسطا قدره 5%، إلا أن حصة القيمة المضافة للقطاع في الناتج الداخلي الإجمالي انخفضت بحوالي نقطة واحدة مقارنة مع سنة 2006 لتصل إلى 11,3% سنة 2014. وشكلت الصادرات ربع قيمة المعاملات، بنسبة نمو ناهز 6,4% في المتوسط ​​سنويا، فيما عادت أكثر من 42% من الصادرات إلى الصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية.

وعرف القطاع تحسنا في استخدام رأس المال على حساب الشغل. حيث ارتفعت استثماراته بنسبة 13,2% في المتوسط ​​سنويا منذ سنة 2006. فيما عرف إجمالي الشغل ارتفاعا سنويا ​​قدره 2,6% في المتوسط، مما ساهم في تحسن إنتاجية القطاع بنسبة 2%. وبلغت حصة مناصب الشغل الصناعية في الساكنة النشيطة الوطنية المشتغلة 6%. وشكلت النساء قرابة ثلث المشتغلين، حيث اشتغل نصفهن تقريبا في صناعات النسيج والجلد، في حين ضلت الصناعة الكيماوية وشبه الكيماوية أقل القطاعات تأنيثا.

ومع تشغيل ما يقرب من ثلثي اليد العاملة للقطاع، حققت المقاولات الكبرى الجزء الأهم من قيمة المعاملات والصادرات وبشكل أكبر من حيث الاستثمار، بنسبة 94% من مجموع الاستثمارات المنجزة. وقد تم تمويل جزء كبير من هذه الأخيرة عن طريق الاقتراض، في حين اعتمدت المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، والتي تمثل ما يقرب من 89% من المقاولات، على التمويل الذاتي لاستثماراتها ولا سيما في فرع النسيج والجلد.

ولوحظ تواجد مهم للمقاولات ذات المساهمة الأجنبية، وخاصة على مستوى المهن العالمية، كالصناعات الكهربائية والإلكترونية والصناعات المعدنية والميكانيكية المعتمدة أكثر على الرساميل. في المقابل، كانت مساهمتها ضعيفة في الصناعات الغذائية والنسيج والجلد والمعتمدة على اليد العاملة.

وتجدر الإشارة إلى أن بنية النسيج الصناعي، الذي تميزت، لمدة طويلة، بهيمنة الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والجلد، شهدت تغيرا طفيفا في السنوات الأخيرة وذلك بفضل تطور الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية والإلكترونية والكهربائية، وتجهيزات السيارات وتركيب السيارات وصناعة الطيران. إلا أن ثلاثة فروع شكلت حوالي 75% من مقاولات القطاع، وهي الصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية والصناعات الغذائية والصناعات المعدنية والميكانيكية. وقد ساهمت هذه الأخيرة، بكل تأكيد، في تحسين صادراتنا الوطنية، ولكن دون إحداث تأثير جوهري على الجهاز الإنتاجي ككل، وبالتالي الرفع من القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي.

ويواصل عدم توفر المدخلات الضرورية في السوق الوطنية، وخاصة المواد الأولية، تأثيره على تطور العرض الوطني ذو قيمة مضافة عالية الموجه للتصدير والتأثير على الامتيازات المقارنة للمغرب من حيث التكلفة، والقرب والآجال. وبلغ معدل اندماج النسيج الصناعي المغربي، في المتوسط، 65% ​​سنة 2014. ويعتبر هذا المعدل ضعيفا نسبيا في صناعة السيارات (33%) وفي صناعة التجهيزات الكهربائية (37%)، بينما بلغ 86% في الصناعات الغذائية و69% في صناعة النسيج والجلد.